الكلام عزم الدور لا هم عرو المقدمة لما وضحت تحرير القياس **قال** وهو اما اقترانى اه **اقول** القياس اما
اقترانى وهو ما لا يكون النتيجة او نقيضها مذكورة فيه بالفعل نحو كل جسم متحرك وكل متحرك محدث فكل جسم محدث واما
استثنائى وهو ما يكون النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج
ان النهار موجود فهو فيه مذكورة في القياس لكن القياس ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة ونقيضه اى الشمس
طالعة مذكور فيه واما سمى الاول اقترانيا لكون حدود القياس اى الاصغر والاكبر والاوسط فيه مقترنة غير
مستثناة وسمى الثانى استثنائيا لاشتماله على حرف الاستثناء واشتمال القياس الاستثنائى
على عين النتيجة لا ينافى وجوب خاتمة النتيجة لكل واحد من مقدماته لان عين النتيجة انما تقع خبرا لاحدى المقدمتين
لا نفسها والخبر مغاير للكل لان للكل مغايرتين احدهما ما يمكن انفكاكه والثانى ما لا يكون المفهوم منه هو المفهوم
من الآخر وعلى الثانى يكون الخبر مغايرا للكل وتسمى كون عين النتيجة بالفعل مذكورة فى القياس ان النتيجة باجزائها
الماوية ومعناها ونقيضها التى ليست مذكورة فيه وان طرح عليها ما اخرجها عن كونها نقيضة **قال** واشتركا بين
مقدمتى القياس يسمى حدا اوسط اه **اقول** المشترك بين مقدمتى القياس يسمى حدا اوسط لتوسطه بين طرفى المقصود
وموضوع المطلوب يسمى حدا اصغر لانه فى الغالب يكون اخص والاخص اقل افرادا فيكون اصغر ومحموله يسمى
حدا اكبر لانه لما كان اعم والاعم اكثر افرادا فيكون اكبر والمقدمة التى فيها الاصغر يسمى الصغرى
لاشتمالها على الاصغر والمقدمة التى فيها الاكبر يسمى الكبرى لاشتمالها على الاكبر واقتران الصغرى
بالكبرى فى ايجابها وسلبها وكليتها وجزئيتها يسمى قرينة وضربا ولم يذكر المصنف رحمه الله الهيئة الحاصلة من وضع
حد الاوسط عند الحدين الآخرين بحسب حمله عليهما او وضعه لهما او حمله على احدهما ووضعه لآخر يسمى شكلا
والاشكال اربعة لان الحد الاوسط المحمول على الاصغر وموضوعا فى الكبرى فهو الشكل الاول نحو كل انسان حيوان
وكل حيوان جسم فكل انسان جسم وان كان محمولا فيهما فهو الشكل الثانى نحو كل انسان حيوان ولا شئ
من الحجر بحيوان فلا شئ من الانسان بحجر وان كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث نحو كل انسان
حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق وان كان موضوعا فى الصغرى ومحمولا فى
الكبرى فهو الشكل الرابع نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق فان قلت

فان قلت فعلى ما ذكرتم لا يتكرر الاوسط الا فى الشكل الثانى والثالث لان الاوسط اذا وقع موضوعا
يراد به الذات واذا وقع الاوسط محمولا يراد به المفهوم قلت عند وقوع الحد الاوسط محمولا ان الكلام
المراد منه المفهوم لكن ليس المقصود ان ذات الموضوع هو عين هذا المفهوم بل المقصود ان ذات الموضوع
يصدق عليه هذا المفهوم ح يتكرر الاوسط حيث الاشكال لانه يكون بمنزلة ان يقال ذات الاصغر يصدق
عليه مفهوم الاوسط وكل ما يصدق عليه مفهوم الاوسط يثبت له الاكبر فذات الاصغر يثبت له الاكبر فيتكرر الحد
الاوسط كذا ذكره الشيخ فى الشفاء واقرب الاشكال هو الشكل الاول لانه على النظم الطبيعى وهو الانتقال
من الاصغر الى الاوسط ومن الاوسط الى الاكبر وهو بين الانتاج ينتج المطالب الايقنية التى وقعت الاولى
فى الصغرى التى هى اشرف المقدمتين لاشتمالها على الموضوع الذى لاجله يطلب المحمول ثم الثانى
لموافقة الاول فى الكبرى والبعد الاشكال هو الشكل الرابع لمخالفة الاول فى المقدمتين فهذه الاشكال
الثلثة عند الانتاج يرد الى الشكل الاول مثلا الشكل الثانى فى المثال المذكور يرد الى الاول بعكس
الكبرى فينتج النتيجة المطلوبة والشكل الثالث فى المثال المذكور يرد اليه بعكس الصغرى فينتج النتيجة المطلوبة
والشكل الرابع فى المثال المذكور يرد اليه بتبديل الصغرى بالكبرى ثم عكس النتيجة وهو بعينه هو النتيجة
المطلوبة ويكون الثانى اقرب الاشكال الى الاول لا يحتاج من عقل سليم بلغ مستقيم الى رد الثانى
الى الاول وياخذ النتيجة منه من غير رده اليه **قال** وانما ينتج الثانى عند اختلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب
اقول الانتاج الشكل الثانى بشرطان اختلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب وكلية الكبرى وذلك لانه لم يتحقق احد الشرطين تحقق
الاختلاف الموجب للنقيض مع صدق القياس لو وقع الايجاب تارة مع السلب يدل على ان كلا من الايجاب والسلب ملزم لذات
القياس لان ما لذات لا يختلف بالمزوم الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط الاول فلانه لو اتفقت المقدمتان اما ان تكونا موجبتين
او سالبتين فعلى كل تقدير يتحقق الاختلاف اما اذا كانتا موجبتين فلانه يصدق كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان ويتحقق الايجاب
اى كل انسان ناطق ولو بدلت الكبرى تعين انه كل حيوان ناطق وان كانا سالبتين فلانه يصدق لا شئ من الانسان
بحجر ولا شئ من الحجر بحيوان ينتج لا شئ من الانسان بحيوان ولو بدلنا الكبرى وقلنا لا شئ من الحجر بحيوان ينتج لا شئ من الانسان
بحجر وان كان الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط الثانى فلانه لو لم تكن الكبرى كلية بل جزئية لم يكن ينتج على تقدير تحقق الاختلاف اما على تقدير